التقرير رقم (١) – مشترك
دراسة برلمانية

جمهورية مصر العربية

مجلس الشيوخ

الفصل التشريعي الأول

دور الانعقاد العادي الرابع

تقرير اللجنة المشتركة

من

لجنتي الزراعة والري، والطاقة والبيئة والقوى العاملة

عن

"اقتصاديات وصناعة الأسمدة الكيماوية في مصر"

٢٠٢٣

جمهورية مصر العربية

مجلس الشيوخ

الفصل التشريعي الأول

دور الانعقاد العادي الرابع

تقرير اللجنة المشتركة

من

لجنتي الزراعة والري، والطاقة والبيئة والقوى العاملة

عن

"اقتصاديات وصناعة الأسمدة الكيماوية في مصر"

السيد المستشار / عبد الوهاب عبد الرازق

رئيس مجلس الشيوخ

تحية طيبة.. وبعد،،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم، مع هذا، تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الزراعة والري والطاقة والبيئة والقوى العاملة بشأن "اقتصاديات وصناعة الأسمدة الكيماوية في مصر ".

برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقر.

وقد اختارتني اللجنة المشتركة مقررا أصليا، والسيد العضو المهندس/عمرو محمد نبيل أبو السعود مقررا احتياطيا لها فيه، أمام المجلس.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

رئيس اللجنة المشتركة

مهندس/ عبد السلام الجبلي

تحريرا في أكتوبر ٢٠٢٣

رقم	المحتوى	رقم الصفحة
١	مقدمة	٥
٢	أهداف الدراسة	٦
٣	أهمية اقتصاديات وصناعة الأسمدة الكيماوية في مصر	٧
٤	الإنتاج العالمى من الأسمدة	٨
٥	الأسمدة الكيماوية في مصر	٨
٦	أزمة الأسمدة الآزوتية في مصر	١٧
٧	تأثير سعر الغاز الطبيعي على صناعة الأسمدة	١٧
٨	التحديات التي تواجه أزمة الأسمدة الآزوتية	١٨
٩	جهود الحكومة نحو حل أزمة الأسمدة الكيماوية: (أ) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. (ب) وزارة البترول والثروة المعدنية. (ج) وزارة التجارة والصناعة.	١٩
١٠	رأى اللجنة المشتركة وتوصياتها	٢٣
١١	المرفقات	٣٠
١٢	المراجع	٣٨

تقرير اللجنة المشتركة

من

لجنتي الزراعة والري، والطاقة والبيئة والقوى العاملة

عن

"اقتصاديات وصناعة الأسمدة الكيماوية في مصر"

أحال السيد المستشار رئيس المجلس بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٠، إلى لجنة الزراعة والري الدراسة المقدمة من السيد النائب المهندس/ عبد السلام الجبلي بشأن " اقتصاديات صناعة وحل أزمة الأسمدة الكيماوية في مصر"، وذلك لبحثها وإعداد تقرير عنها يعرض على المجلس الموقر.

وفى سبيل ذلك عقدت اللجنة أربعة اجتماعات بتاريخي ٣/١٣ و٢٠٢٢/٣/٢٧ لنظرها، برئاسة السيد النائب المهندس/عبد السلام الجبلي (رئيس اللجنة)، وبحضور السادة أعضاء اللجنة وممثلي الحكومة ، وذلك للاستماع إلى رؤية وزارتي الزراعة واستصلاح الأراضي، والتجارة والصناعة في شأن الدراسة.

وقد ارتأت اللجنة العامة في اجتماعها المنعقد يوم الإثنين الموافق ٢٠٢٢/٤/١١، إحالة تقرير لجنة الزراعة والري بشأن تلك الدراسة إلى لجنة مشتركة من لجنتي الزراعة والري، والطاقة والبيئة والقوى العاملة، وذلك لمزيد من البحث والدراسة.

وبناء على ذلك قامت اللجنة المشتركة بعقد ستة اجتماعات بتواريخ ٢٠٢٢/٥/٣٠، ٢/٥و٢٠٢٣/٣/٢٦، لنظر الدراسة، وذلك بحضور السادة أعضاء اللجنة المشتركة والسادة ممثلي الحكومة من الوزارات المعنية، وذلك للاستماع إلى الرؤى والمقترحات بشأن ما ورد في الدراسة وذلك علي النحو المبين في الجدول الآتي:-

عدد وتواريخ الاجتماعات	الوزارة	أسماء الحضور والوظيفة	
		السادة أعضاء لجنة الزراعة والري	
اجتماعان بتاريخ٢٠٢٢/٣/١٣	الزراعة واستصلاح الأراضي	الدكتور/عباس الشناوي	رئيس قطاع الخدمات الزراعية والمتابعة.

	التجارة والصناعة	الأستاذ/أحمد رفعت	رئيس الإدارة المركزية للاستيراد والتصدير
اجتماعان بتاريخ٢٧/٣/٢٠٢٢		السادة أعضاء لجنة الزراعة والري	
اجتماعان بتاريخ٣٠/٥/٢٠٢٢	الزراعة واستصلاح الأراضي	السادة أعضاء اللجنة المشتركة	
		الدكتور/عباس الشناوي	رئيس قطاع الخدمات الزراعية والمتابعة
		الدكتور/أنور عيسى	رئيس الإدارة المركزية للتعاون الزراعي.
		الدكتور/عبد الباسط عبد العزيز	مسئول الاتصال السياسي
		الأستاذة/أمل الطحان	مسئول الاتصال السياسي
اجتماعان بتاريخ٥/٢/٢٠٢٣	الزراعة واستصلاح الأراضي	السادة أعضاء اللجنة المشتركة	
		الدكتور/محمد يوسف	رئيس الإدارة المركزية لشئون المديريات.
		الأستاذ/أمل سمير رياض	مسئول الاتصال السياسي
	البترول والثروة المعدنية	المهندس/إبراهيم مكي	رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات إيكم
		المهندس/محمد صبحى	رئيس مجلس إدارة شركة مصر لإنتاج الأسمدة موبكو

		المهندس/تامر هيكل	مدير عام التخطيط والمشروعات بالشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات إيكم
		الأستاذ/أشرف أبو الفتوح حبيب	مساعد نائب رئيس الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية إيجاس
		الأستاذ/مختار أحمد حسين	مدير عام الشحن بشركة مصر لإنتاج الأسمدة موبكو
		الأستاذ/عمرو كمال	مدير عام تنفيذي بالإدارة المركزية للأمانة العامة بالوزارة
		الأستاذ/مدحت شكري	مدير عام مساعد بالإدارة المركزية للأمانة العامة بالوزارة
		الأستاذ/إسماعيل حسين	مدير إدارة بالإدارة المركزية للأمانة العامة بالوزارة
	التجارة والصناعة	الأستاذ/محمد لبيب	معاون الوزير للسياسات التجارية

وبعد أن اطلعت اللجنة المشتركة على الدراسة المحالة إليها، واستحضرت نصوص الدستور وأحكام اللائحة الداخلية للمجلس ذات الصلة، والقوانين والقرارات المرتبطة بالدراسة، كما استمعت إلى رؤى السادة المسئولين ممثلي الوزارات والجهات المعنية، وبناء على ما دار من مناقشات مستفيضة من جانب السادة أعضاء اللجنة المشتركة، فإنها تورد تقريرها على النحو الآتي:

مقدمة:

تعتبر الأسمدة الكيماوية أحد العوامل الرئيسية اللازمة لزيادة الإنتاج الزراعي، التي تهدف إلى تحسين نوعيته خاصة في ظل زيادة مساحة الأراضي المنزرعة، وبما يتوافق والزيادة المستمرة في الطلب على الغذاء نتيجة زيادة عدد السكان بشكل مستمر، بالإضافة إلى استنزاف العناصر الغذائية الرئيسية اللازمة للتربة، وزيادة الامتداد والزحف العمراني الذي يهدد الرقعة الزراعية.

ولذلك ظهرت المخصبات الزراعية الصناعية (الأسمدة الكيماوية) في العقود الأخيرة بشكل بارز، وذلك بهدف زيادة الإنتاج الزراعي، ولتعويض نقص العناصر المغذية للتربة الزراعية لاسيما التي تخضع لزراعات مكثفة على مدار العام أو في أعوام متتالية، وبغرض تحقيق الفائدة المأمولة من استخدام هذه الأسمدة

بما يتناسب و نمو النبات وحاجته، ولكن تبين أن الاسراف العشوائي في استخدام الأسمدة الكيماوية تسبب في حدوث أضرار بالغة على التربة نفسها وعلى المحيط الحيوي والبيئي، وهذا ما يؤكد ضرورة الاستخدام المتوازن للأسمدة الكيماوية لتجنب استمرار حدوث تلك الأضرار.

وتعتبر صناعة الأسمدة الكيماوية في مصر من أهم الصناعات الواعدة، والتي تحقق مردود إيجابي على الاقتصاد القومي من خلال دورها الحيوي في زيادة الإنتاج الزراعي، وخدمة خطط التنمية الزراعية بالنسبة للتوسع الزراعي الأفقي والرأسي، أو من خلال قدرتها الذاتية كسلعة صناعية تتمتع بآفاق مبشرة في مجال التصدير خاصة في ظل ما تتمتع به مصر من ميزة نسبية في هذه الصناعة التي يتزايد الطلب عليها عالميا.

ومن المؤكد أن مصر تمتلك مقومات كبيرة تؤهلها إلى الريادة في مجال صناعة الأسمدة بصفة عامة، وذلك لتوافر احتياطي كبير من الخامات الرئيسية الداخلة في إنتاج الأسمدة الكيماوية لعل من أهمها الغاز الطبيعي وخام الفوسفات، بالإضافة إلى توافر الخبرة والعمالة المدربة والكوادر الفنية المتخصصة، فضلا عن تمتع مصر من موقع إستراتيجي يعطيها الميزة التصديرية من خلال موانئها المتعددة.

أولا: أهداف الدراسة:

١ –التعرف على الوضع الراهن لاقتصاديات الأسمدة الكيماوية من حيث الإنتاج المحلي المتاح والاستهلاك في السوق المصري وتحديد احتياجات الأراضي من الأسمدة.

٢ – توفير جميع أنواع الأسمدة اللازمة لجميع الأراضي وبالأخص الأسمدة الآزوتية في ضوء التوسع الحالي والمستقبلي في الأراضي المستصلحة.

٣ – تلبية احتياجات المزارعين من الأسمدة الزراعية بأنواعها المختلفة.

٤ –إجراء تطوير للسياسة السمادية في مصر حتى يمكن الوصول إلى المستوى الذي يحقق الاستخدام الآمن للأسمدة في ظل التغيرات المناخية بما يتفق مع الظروف البيئية المختلفة.

٥ – تحفيز الحكومة على وضع خطة محكمة للعمل على توفير الأسمدة في التوقيتات المحددة بالكميات المطلوبة وبالأسعار المناسبة.

٦ – الوقوف على دور كل الجهات المعنية بملف الأسمدة في مصر.

٧ – تقدير حجم الطلب المتوقع على الأسمدة بما يمكن من إعداد خريطة سمادية شاملة يتم فيها تحديد مناطق توزيع الأسمدة وأنماطها وكمياتها وأوقات استخدامها.

٨ – المساهمة في إيجاد حل نهائي وجذري لمنظومة إنتاج واستهلاك وتوزيع وتصدير الأسمدة، وذلك وفق جداول وبرامج زمنية ملزمة للأطراف المعنية، مع مراعاة المتابعة المستمرة (الشهرية) للاكتشاف المبكر لاحتمالات وقوع أزمات وعدم انتظار وقوع الأزمة حتى يتم البدء في التعامل معها.

ثانيا: أهمية اقتصاديات وصناعة الأسمدة الكيماوية في مصر:

يواجه العالم المعاصر حاليا مشكلة نقص الغذاء خاصة في الدول النامية التي يتزايد فيها عدد السكان مع استمرار عجز الإنتاج الزراعي عن تلبية الاحتياجات الضرورية لهذه الدول، لذلك لجأت العديد من الدول إلى زيادة إنتاجها الزراعي ورفع كفاءته عن طريق الاستخدام الرشيد للأسمدة الزراعية (التوسع الرأسي)، بجانب التوسع في استصلاح الأراضي (التوسع الأفقي).

وبالتالي لا يرتبط تحسين الكفاءة الإنتاجية الزراعية بالإجراءات المتعلقة بتحسين كفاءة استخدام الأراضي والمياه فقط، إنما يرتبط أيضا بالتحسين والتطوير التكنولوجي الذي يتضمن استخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي خاصة السلالات المحسنة والأسمدة الكيماوية والمبيدات وغيرها ذلك، بالإضافة إلى تنظيم العلاقات الإنتاجية وتوفير الحوافز الاقتصادية من أجل النهوض بالإنتاجية الزراعية وإحداث تغيرات هيكلية في القطاع الزراعي بشكل عام.

وتجدر الإشارة إلى أن الأسمدة الكيماوية تعتبر من أهم بنود مستلزمات الإنتاج الزراعي، ثم يليها المبيدات الكيماوية، كما أن الثورة التكنولوجية البيولوجية واستخدام أصناف وسلالات جديدة من التقاوي المستنبطة ذات الإنتاجية المرتفعة اجتمعت بمثابة عوامل تؤدى إلى زيادة الكميات المستخدمة من الأسمدة الكيماوية، وذلك لسرعة استجابة هذه المحاصيل لعمليات التسميد، كما أصبحت الأسمدة الكيماوية من العناصر الضرورية والهامة في الإنتاج الزراعي نظرا لمحدودية الأراضي الزراعية القائمة والموارد المائية اللازمة للتوسع الزراعي الأفقي.

ومن هنا تأتى أهمية دراسة اقتصاديات وصناعة الأسمدة الكيماوية في مصر وتوسع آفاقها بهدف تقديم مجموعة متكاملة من التوصيات الفعالة التي تخدم السياسات الزراعية والصناعية لكل من جانبي منظومة الأسمدة (المنتج والمستهلك)، وبغرض تحديد الطرق واجبة الاستخدام التي يجب إتباعها لتحقيق التكامل الأمثل بين قطاعي إنتاج الأسمدة واستهلاكها، بما يؤدى إلى تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام وأهداف التنمية الزراعية بوجه خاص، والسعي نحو توفير جميع أنواع الأسمدة اللازمة لجميع الأراضي الزراعية، وخاصة الأسمدة الآزوتية في ضوء التوسع الزراعي الأفقي للأراضي المستصلحة الجديدة، كما تبرز الدراسة دور كل الجهات المعنية بمنظومة الأسمدة في مصر.

ثالثا: الإنتاج العالمي من الأسمدة:

وصل حجم سوق الأسمدة السائلة في العالم خلال عام ٢٠٢١ لنحو ٢,٤ مليار دولار ومن المستهدف الوصول الى ٣ مليار دولار عام ٢٠٢٥ بمعدل نمو سنوي ٤,٤% ،حيث تأتي روسيا في المرتبة الاولى بنسبة ١٢,٧% من اجمالي سوق الأسمدة العالمية بإجمالي ٧ مليار دولار، تليها الصين بنحو ١٢% و ٦,٦ مليار دولار، ثم كندا بنسبة ٩,٤% ونحو ٥,٢ مليار دولار، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٦,٧% ونحو ٣,٧

مليار دولار، وقد بلغ إجمالي سوق الأسمدة النيتروجينية عالميا عام ٢٠٢١ نحو ٥٥ مليار دولار وبمعدل نمو سنوي ٥,٢% ، وتأتي اليوريا على قمة الإنتاج والاستخدامات العالمية بنسبة ٣٩,٢% تليها الأمونيا السائلة بنسبة ٢٢%.

رابعا: الأسمدة الكيماوية في مصر:

السماد الكيماوي هو العنصر الغذائي الذي يسبب زيادة مطردة في المحصول، حيث يتناسب حجم المحصول طرديا مع الكمية المضافة من الأسمدة ما دامت في الحدود الاقتصادية والبيئية والصحية المناسبة، كما يعتبر مادة غذائية ضرورية لنمو النباتات والمزروعات، تضاف إلى التربة أو تضاف مباشرة للنبات (بالرش على الأوراق)، وذلك بغرض تلبية متطلبات النبات أو الزرع الغذائية في حالة عجز التربة عن تلبيتها ، ويتم تحضير الأسمدة الكيماوية صناعيا، وحيث تحتوي على عناصر غذائية تدخل بالدرجة الأولى في تسميد النباتات والمزروعات بقصد تغذيتها وتحسين ظروف نموها وزيادة الإنتاجية من المحاصيل النباتية والزراعية.

إن الهدف الرئيس لاستخدام الأسمدة الكيماوية هو تزويد الأراضي الزراعية بالعناصر السمادية الكبرى التي تحمل النيتروجين (الآزوت) والفوسفور والبوتاسيوم (N. P. K)، وذلك لرفع الفئة الإنتاجية والكفاءة لمختلف المحاصيل الزراعية، وهي منتج معقد يحتوي على مغذيات تذوب بسهولة في محلول التربة، وتختلف الأسمدة الصناعية عن الأسمدة الطبيعية من ناحية الشكل والحجم وفقا للعمليات المستخدمة في مراحل التصنيع، فقد تكون على شكل حبيبات أو كريات أو بلورات أو مسحوق خشن أو ناعم، وعادة ما يتم توريدها في شكل جوامد.

وتنتج الأسمدة الكيماوية في مصر على صورتين:

١- صورة صلبة: حيث يتم وضع الأسمدة في صورة جافة إلى التربة.

٢- صورة سائلة: حيث يتم رش الأسمدة في صورة محلول على التربة أو النبات.

كما تنقسم الأسمدة الكيماوية حسب مكوناتها إلي:

١- أسمدة بسيطة: هي أسمدة تحتوي على عنصر سمادي واحد من العناصر الغذائية الكبرى أو الصغرى التي تفتقد إليها التربة.

٢- أسمدة مركبة: هي أسمدة متعددة العناصر حيث تحتوى على أكثر من عنصر سمادي وتكون مصنعة كيماويا.

٣- أسمدة مخلوطة: هي أسمدة تحتوي على نوعين أو أكثر من مغذيات النبات، وهي الأسمدة المصنعة بعمليات صناعية متعاقبة تتضمن تفاعلات كيماوية لمحتويين أو أكثر من محتويات السماد، كما تحتوي على نوعية أو أكثر من الأسمدة البسيطة مخلوطة معا(ليست منتج ناتج عن تفاعل كيمائي).

استخدامات مصر من الأسمدة الكيماوية:

تستخدم في مصر ثلاثة أنواع فقط من الأسمدة الكيماوية هي الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية والبوتاسية.

(أ): الأسمدة النيتروجينية:

يعتبر النيتروجين من أهم العناصر السمادية التي يجب إضافتها للأرض الزراعية، حيث تعتبر الأسمدة الآزوتية من أهم الأسمدة على الإطلاق، وذلك ليس في الأراضي الزراعية في مصر وحدها بل في مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في جميع دول العالم، لذا تعد صناعة الأسمدة النيتروجينية من أهم الصناعات الكيماوية في مصر لما لها من أهمية في المجال التجاري، فضلا عن كونها تلعب دورا كبيرا في زيادة المجموع الخضري للمحصول الزراعي.

وتعتبر صناعة الأسمدة النيتروجينية من أكثر الصناعة ملائمة للمحاصيل الزراعية والتربة الزراعية في مصر، لذلك نالت صناعة الأسمدة النيتروجينية عناية كبيرة وموضع اهتمام من الدولة، وأعطيت لمشروعاتها الأسبقية على ما عداها من صناعات الأسمدة الأخرى، وتمتاز هذه الصناعة بتوفر الخامات الرئيسية اللازمة لها مثل الغاز الطبيعي – اليوريا – نترات النشادر (نترات الأمونيوم) – سلفات النشادر.

ويبلغ حجم إنتاج الأسمدة الآزوتية بمصر حوالي ٧-٧,٥ مليون طن يوريا تمثل نحو ٤٦ % سنويا من حجم انتاج الأسمدة (تعادل ٢١ مليون طن / ١٥,٥ % أزوت)، بينما يبلغ الاستهلاك المحلي حوالي ٤ مليون طن يوريا ٤٦ % سنويا من إجمالي استهلاك الأسمدة، ويقدر الفائض الموجه للتصدير بحوالي ٣ مليون طن يوريا يمثل نحو ٤٦%، وهناك شركات متميزة في إنتاج الأسمدة الكيماوية في مصر هي (أبوقير للأسمدة – موبكو – المصرية – حلوان – إسكندرية – كيما_ النصر للكيماويات الوسيطة).

م	الشركة	عدد الوحدات	الكمية (مليون طن)
١	أبوقير للأسمدة	٣	١,٨٠٠
٢	موبكو	٣	١,٨٠٠
٣	المصرية	٢	١,٢٠٠
٤	حلوان	١	،٦٠٠
٥	إسكندرية	١	،٦٠٠
٦	كيما	١	،٦٠٠
٧	شركة النصر للكيماويات الوسيطة	١	١,٢
٨	أخرى		،٤٠٠
	الإجمالي	١٢	٨,٢٠٠

*المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

ومن الجدير بالذكر أن فخامة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي قد افتتح مجمع الأسمدة الآزوتية بالعين السخنة التابع لشركة النصر للكيماويات الوسيطة، حيث تم إنشاء المجمع على مساحة ٢٨٥ فدان وينقسم إلى جزئين "المدينة السكنية والإدارية ومجمع المصانع" الذي يشمل ٦ مصانع كالآتي:

-مصنع لإنتاج الأمونيا السائلة بطاقة (١٢٠٠طن/يوم).

-مصنع لإنتاج اليوريا السائلة بطاقة (٩٠٠طن/يوم).

-مصنع لإنتاج سماد اليوريا المحببة بطاقة (٩٠٠طن/يوم).

-مصنع لإنتاج حامض النيتريك بطاقة (٥٠٠طن/يوم).

-مصنع لإنتاج نترات النشادر السائلة بطاقة (٦٥٠طن/يوم).

-مصنع لإنتاج نترات النشادر الجيرية بطاقة (٩٠٠ طن / يوم) ولأول مرة في مصر.

كما يضم المجمع محطة تحلية لمياه البحر وتعمل بطاقة ١٦ ألف م٣ / يوم، ومجمع مخازن لسماد النترات الجيرية بالمنطقة اللوجيستية بميناء العين السخنة.

وفى الفترة الماضية ظهرت أزمة متمثلة في نقص كميات توريد الأسمدة الآزوتية إلى السوق المحلي، حيث كان المطلوب توريده من الأسمدة الآزوتية ٤ مليون طن في حين أن ما تم توريده فعليا هو ٢,٢ مليون طن فقط، أي بعجز توريد يقدر بنحو ١,٨ مليون طن، ومن المعلوم في علم الاقتصاديات الزراعية أن أي نقص في كميات توريد الأسمدة بنسبة ٥% يقابله زيادة في الأسعار بنسبة ٢٠%.

السماد	الإنتاج	الاحتياج
أسمدة آزوتية	٧,٢مليون طن	٣,٨-٤مليون طن
أسمدة فوسفاتية	٣,٥مليون طن	٢مليون طن
أسمدة بوتاسية	٨٠٠-٩٠٠ألف طن ٣٥%محلى ٦٥%مستورد	٤٠٠ألف طن
الأسمدة المركبة	٦٠٠ألف طن	استهلاك سنوي محلى
مخصبات حيوية	ما ينتج من خلال صندوق الموازنة الزراعية والشركات الخاصة	يغطى١%من الاحتياج

*المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

الحصص المقررة على شركات انتاج الأسمدة وكميات الأسمدة المستلمة لصالح وزارة الزراعة عن عام ٢٠٢٢

م	الشركة	الحصة المقررة شهريا بالطن	المستلم خلال شهر بالطن											الإجمالي
			يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيه	يوليه	أغسطس	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	
١	أبوقير	٧٧٠٠٠	٧٧٠٠٠	٧٠٥٦٠	٧٥٦٥٥	٧٨٣٤٥	٥٦٤٤٠	٣٥٨٠٠٠	٧٧٠٠٠	٧٧٠٠٠	٧٧٠٠٠	٦٥٠٠٠	٦٥٠٠٠	٦٥٠٠٠	٨٦١٠٠٠
٢	كيما	٢٣٧٠٠	٢٣٦٥٠	١٦١٦٨	١٤٠٧٢	١٣٩٧٥	١٣١٢٥	١٩٩٥٠	١١٣٠٠	١٣٧٠٥	٢٢٢٩٥	١٩٧٥٠	١٣٩٠٠	٢٩٣٥٠	٢١١٦٤٠
٣	المصرية	٢٠٠٠٠	٢٣٤٠٠	٢١٧٥٠	١٨٨٥٠	٢٣٠٥٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٧٠٥٠	١١٧٠٠	١٥٧٥٠	٢٢٥٠٠	٢٣٤٠٥٠
٤	الإسكندرية	١٦٠٠٠	٨٠٥٠	١٦٠٠٠	١٥٩٠٠	١٥٩٥٠	١٦٠٠٠	١٣٨٥٠	١٣٤٥٠	١٥٠١٠	١٥٦٠٠	١٣٩٠٠	١٣٧٠٠	١٦٥٠٠	١٧٣٩١٠
٥	حلوان	٣٠٠٠٠	٢٩١٠٠	٢٦٦٥٠	٢٤١٥٠	٢٨٧٥٠	١٦٦٠٠	١١٨٠٠	٢٣٣٠٠	٢٧٠٥٠	٢١٦٠٠	١٥٩٥٠	١٩٩٠٠	٢٠٠٠٠	٢٦٤٨٥٠
٦	موبكو	٣٠٢٥٠	٣٠٢٥٠	٣٠٢٥٠	٣٠٢٥٠	٣٠٢٥٠	٣٠٢٥٠	٣٠٢٥٠	٢٨٦٠٠	٣٠٢٥٠	٢٨٢٥٠	١٨٢٥٠	٢٩٣٥٠	٣٠١٠٠	٣٤٦٣٠٠
٧	ENPC	٥٩٧٥٠	٥٧٩٠٠	٥٠٠٠٠	٤٥٧٠٠	٦٦١٠٠	٦٣٦٠٠	٧٤٩٠٠	٥٧٨٥٠	٦٧٠٠٠	٤٥١٥٠	٣٠٢٠٠	٣٢٦٠٠	٥٥٤٠٠	٦٤٦٤٠٠
	الإجمالي	٢٦١٧٠٠	٢٤٩٣٥٠	٢٣١٣٧٨	٢٢٤٥٧٧	٢٥٦٤٧٠	٢٠٣٤٦٥	٢٤٧٧٥٠	٢٣١٥٠٠	٢٥٠٠١٥	٢٢٦٩٤٥	١٧٤٧٥٠	١٩٠٢٠٠	٢٣٨٨٥٠	٢٧٣٨١٥٠

*المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

- جملة الاحتياجات السمادية للموسمين الشتوي والصيفي

الموسم الشتوي	الموسم الصيفي	إجمالي الاحتياجات السمادية للموسمين "الشتوي والصيفي"
١,٨مليون طن	٢,٢مليون طن	٤مليون طن

*المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

(ب):الأسمدة الفوسفاتية:

هي التي تحتوي على عنصر الفوسفور (P) كعنصر أساسي للتسميد، وهي تساعد في تكوين الجذور وفى دفع النبات إلى التزهير وهي تشتمل على:

١- سوبر فوسفات الكالسيوم (الأحادي): يحتوي على ١٥% خامس أكسيد الفوسفور المكون الأساسي للسماد بالإضافة إلى كبريتات الكالسيوم.

٢- سوبر فوسفات الكالسيوم (الثلاثي): يحتوي على ٤٥ % خامس أكسيد الفوسفور المكون الأساسي للسماد على صورة فوسفات أحادي الكالسيوم.

٣ - سوبر فوسفات المركز: يحتوي على ٣٧ % خامس أكسيد الفوسفور المكون الأساسي للسماد على صورة فوسفات أحادي الكالسيوم.

٤- فوسفات أحادي الأمونيوم: يحتوي على ٦١ % خامس أكسيد الفوسفور و١٣ % نيتروجين. (M.A.P).

٥- فوسفات ثنائي الأمونيوم: يحتوي على ٤٦ % خامس أكسيد الفوسفور و١٨ % نيتروجين (D.A.P).

من أهم العوامل التي أدت إلى التوسع في إنتاج أسمدة السوبر فوسفات في مصر ما يلي:

١- توافر الخامات الرئيسية للإنتاج وهي خام الفوسفات.

٢- الإنتاج المحلى منه كان أقل بكثير من الاحتياج الحقيقي للأراضي الزراعية منه.

٣- أظهرت التحاليل المختلفة لعدد كبير من المناطق الزراعية في مـ صر حاجتها إلى التـ سميد بالأ سمدة الفوسفاتية بكميات كبيرة وبـصفة خا صة الأرا ضي الثقيلة ثم الأرا ضي الخفيفة والأرا ضي الرملية التي تفتقر إلى عنصر الفوسفور.

٤- التوسع في استصلاح الأراضي.

شركات إنتاج الأسمدة الفوسفاتية في مصر

(الكمية: بالألف طن)

م	الشركة المنتجة	الطاقة الإنتاجية	المصانع
١	النصر للكيماويات الوسيطة	٣٣٠	الفيوم - السخنة
٢	المالية والصناعية المصرية	٤٥٠	كفر الزيات
		٤٥٠	أسيوط
٣	السويس لتصنيع الأسمدة	٣٣٠	السويس
٤	أبو زعبل للأسمدة والمواد الكيماوية	٩٩٠	أبو زعبل - قليوبية
٥	أسوان للأسمدة والصناعات الكيماوية	٣٣٠	إدفو - أسوان
الإجمالي		٢٨٨٠	

***المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي**

الثلاثية TSB **(الكمية: بالألف طن)**

م	الشركة المنتجة	الطاقة الإنتاجية	المصانع	ملاحظات
١	النصر للكيماويات الوسيطة	٢١٩	مجمع السخنة	تعادل × ٣ = ٦٥٠
٢	أبو زعبل للأسمدة والمواد الكيماوية	١٢٠	أبو زعبل _قليوبية	تعادل × ٣ = ٣٦٠
الإجمالي		**٣٣٩**		حوالي ١٠٠٠ طن

***المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي**

فوسفات ثنائي الأمونيوم DAP **(الكمية بالألف طن)**

م	الشركة المنتجة	الطاقة الإنتاجية	المصانع	ملاحظات
١	النصر للكيماويات الوسيطة	١٥٠	مجمع السخنة	تعادل × ٣=٤٥٠
		٣٩٠	مجمع السخنة	تعادل × ٣= ١١٥٠
الإجمالي		**٥٤٠**		١٦٠٠طن

***المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي**

ويبلغ إجمالي إنتاج مصر من الأسمدة الفوسفاتية ٤ مليون طن، بينما يصل الاستهلاك الحالي ٢,٥-٣ مليون طن.

(ج): الأسمدة البوتاسية:

هي الأسمدة التي تحتوى على عنصر البوتاسيوم (K) كعنصر أساسي للتسميد ، وهى تساعد في كبر حجم الثمار و سماكة الساق في بعض النباتات والمحاصيل الدرنية والخضراوات ، وتؤدى الزراعة المكثفة للأراضي المصرية واستعمال كميات كبيرة من الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية إلى نقص البوتاسيوم الصالح للنبات، خاصةً بعد أن أصبح المركز العام لعنصر البوتاسيوم في الأراضي المصرية غير متوازناً، مما يجعل إنتاج الأسمدة البوتاسية متضمناً في خطط النهوض بالزراعة المصرية، وتشمل الأسمدة البوتاسية على سلفات البوتاسيوم وهى تحتوي على ٤٨ – ٥٢ % أكسيد بوتاسيوم، ويجب ألا تزيد نسبة الكلور بها عن ٢,٥ % ونسبة الرطوبة عن ٠,٥ % ، وهو يعتبر من أفضل أسمدة البوتاسيوم، التي تُضاف إلى التربة مباشرةً.

شركات إنتاج الأسمدة البوتاسية (الكمية: بالألف طن)

م	الشركة المنتجة	الطاقة الإنتاجية	المصانع	ملاحظات
١	ايفرجرو للأسمدة المتخصصة	٤٠٠	السادات - منوفية	تعادل ١٢٠٠ وحدة
2	الدولية للصناعات الكيماوية (كيميكال سيد)	٦٠	جمصة - دقهلية	تعادل ١٨٠وحدة
٣	النصر للكيماويات الوسيطة	٢٠	الفيوم - السخنة	تعادل ٦٠وحدة
الإجمالي		**٤٨٠**	ـــــ	حوالي ١٤٤٠ وحدة

*المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

ويتم استيراد ٩٦% من خام كلوريد البوتاسيوم، بينما يبلغ الاستهلاك ١مليون طن سلفات البوتاسيوم.

وتعاني الزراعة المصرية من خلل في نسب معدلات التسميد الكيماوي، حيث تزيد معدلات الأسمدة الآزوتية على حساب الكميات المستخدمة من الأسمدة الفوسفاتية والبوتاسية.

وتبلغ نسب معدلات الاستخدام الحالي من الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية والبوتاسية (N. P. K) نحو N^{1}: $P^{1.5}$: $K^{0.3}$ على الترتيب في حين أن النسب المقررة عالميا تبلغ نحو N^{6} :P^{2} : K^{1} على الترتيب،

وتتكون الأسمدة المركبة (N.P.K) من ثلاثة عناصر أسياسية حيث يشير كل حرف إلى معنى كما يلى:

(N) تعنى عنصر النيتروجين وهو من أهم العناصر الغذائية الكبرى التي تساعد في إنتاج البروتين النباتي.

(P) تعنى عنصر الفوسفور وهو يساعد في تكوين مركبات الطاقة والأحماض الأمينية.

(K) تعنى عنصر البوتاسيوم وهو مسئول عن تكوين الثمار ونسبة السكريات.

وهناك العديد من فوائد الأسمدة المركبة (N.P.K) لعل أهمها:

١-تعد مركبات مثالية في حالة الري بالرش والتنقيط.

٢-ترفع من نسبة عقد وتجانس الثمار والحجم.

٣-تمد النبات بالنيتروجين اللازم.

٤-تحسن من تكوين الجذور وكفاءة الامتصاص.

٥-تقلل من تساقط الثمار والأزهار لاحتوائها على الفوسفور والبوتاسيوم.

ويرجع السبب في اختلال تلك النسب إلى الاهتمام بدعم الأسمدة الآزوتية على حساب الأنواع الأخرى من الأسمدة الكيماوية (الفوسفاتية والبوتاسية)، مما أدى إلى الإسراف في استخدام الأسمدة الآزوتية.

ويتضح من خلال المعدلات السابقة أن حوالي ٣٠%إلى٤٠%من الآزوت يفقد من خلال عمليات الري ويذهب إلى المصارف، ولذا يجب الاهتمام بإنتاج الأسمدة المخلوطة التي تحتوى على عنصرين أو ثلاثة من العناصر الغذائية الكبرى.

وحيث إن الاحتياجات الرئيسية للنبات تتركز في عناصر الأزوت والفوسفور والبوتاسيوم، نجد أن هناك إسرافا في استخدام عنصر الأزوت لسبب اعتياد المزارع المصري على الإسراف في استخدامه في نفس الوقت هناك نقص في استخدام عنصر البوتاسيوم نتيجة الزيادات المتتالية في أسعاره العالمية بدرجة أكبر من زيادة أسعار الأروت والفوسفور، ونتيجة لأن العنصر الحاكم أقل العناصر استخداما هو عنصر البوتاسيوم، الأمر الذي يؤثر سلبا بصورة مباشرة على كمية ونوعية الإنتاج الزراعي.

لذا فإن الوضع الحالي يؤكد على عدم التوازن بين العناصر الأساسية (أزوت – فوسفور – بوتاسيوم بما يؤثر على الإنتاجية والنوعية، فالإسراف في استخدام مخصر الأزوت يؤدى الى تناقص الإنتاجية الغذائية، كما أن العجز في الكميات المستخدمة من الأسمدة البوتاسية يؤدى إلى انخفاض نوعية الإنتاج هذا، وقد زادت أسعار الأسمدة الكيماوية بمعدلات أقل من زيادة أسعار عناصر الإنتاج الأخرى مبيدات – تقاوي .... إلخ). فبالرغم من كون عائد الاستثمار على الجنيه المستخدم في الأسمدة الكيماوية يحقق ١٠ أضعاف قيمته إلا أن هذا الأمر يتطلب أولا استخدام رشيد لتلك الأسمدة حتى يمكن تحقيق ذلك، كما أن زيادة أسعار الأسمدة البوتاسية والفوسفاتية بمعدلات أسرع من زيادة أسعار الأسمدة الأزوتية انعكست في استخدام المزيد من الأسمدة الأزوتية على حساب الأسمدة البوتاسية والفوسفاتية مما جعل المشكلة لكثر تعقيدا خاصة وأن الأسمدة البوتاسية يتم استيراد خاماتها بالكامل من الخارج بما لا يسمح بإمكانية توفيرها إلا في إطار السعر العالمي المعان، في حين أن الأسمدة الازوتية والفوسفاتية يتم إنتاجها محليا مما يمكن معه وضع سياسة داخلية بشأن توفيرها بأسعار مدعومة لأغلب المحاصيل الزراعية بالمقررات السمادية .

ولقد أثبتت الدراسات أن حوالي ٥٧% من إنتاجية القمح في مصر ترجع إلى استخدام الأسمدة الكيماوية، وتعد مصر من أعلى الدول من حيث إنتاجية الفدان في كثير من المحاصيل حيث تحتل المرتبة الأولى بين دول العالم في إنتاجية الفدان لكلا من محصولي الأرز وقصب السكر.

إن عملية الاعتماد على زيادة الاستخدام السمادي تهدف إلى رفع إنتاجية الفدان من المحاصيل المختلفة في الوقت الراهن، وهي التي ستخضع للأسعار النسبية لكل من مدخل الأسمدة من ناحية والناتج المحصولي من ناحية أخرى، وخلال تلك الظروف فإن المزارع سوف يبحث عن الكفاءة الاقتصادية لاستخدام مختلف الموارد الزراعية بما في ذلك الأسمدة الكيماوية، بمعنى أنه سوف يلتزم بالمقررات السمادية لكل المحاصيل التي يزرعها كلما كانت تكلفة السماد مقبولة بحيث يحقق ربحا نتيجة استخدامها.

هناك بعض الدول المتقدمة تحقق نفس الإنتاجية التي تحققها مصر ولكن بمستويات سمادية أقل، علاوة على أن التوجه السائد حاليا هو التوجه نحو الزراعة العضوية كشرط هام لزيادة الصادرات الزراعية وخاصة بالنسبة للزراعات في الأراضي الجديدة التي سيتم استصلاحها من خلال المشروعات القومية مثل مشروع توشكى وشرق العوينات والدلتا الجديدة، ومشروع المليون ونصف المليون فدان.

لذلك فمن المتوقع أن يزداد طلب الزراعة المصرية على السماد لسد احتياجات التوسع الأفقى واستصلاح الأراضي خاصة وأنه من المخطط استصلاح ٦٠٠ الف فدان على ترعة السلام (مشروع توشكي)، وبناء على هذه المخططات فإنه من المنطقي إضافة ٤ مليون فدان إلى الرقعة الزراعية كأراضي جديدة خلال المرحلة المقبلة.

خامسا :أزمة الأسمدة الآزوتية في مصر:

تعتبر أزمة الأسمدة الأزوتية في مصر أحد أهم الأزمات التي تتكرر كل عام، وتختلف حدتها من عاما لآخر، حيث تكمن خطورة هذه الأزمة في ارتباطها بشكل مباشر بقطاع الزراعة، بالإضافة إلى آثارها على السلع والمحاصيل الزراعية كما ونوعا، كما يتسم الطلب على الأسمدة الأزوتية في مصر بالموسمية نظرا لأنه يتوقف على المواسم الزراعية، وعلى المساحة الزراعية. وتتفاقم حدة أزمة الأسمدة الأزوتية خلال الموسم الصيفي حيث ترتفع أسعار الأسمدة الأزوتية نظرا لاحتياج المحاصيل الصيفية إلى مقررات سمادية أعلى من المحاصيل الشتوية ، ومنها محاصيل تحتاج إلى التسميد الأزوتي بكثرة مثل قصب السكر والذرة الشامية والقطن إلا أن كميات الأسمدة الأزوتية المنتجة التي يتم توريدها للسوق المحلى لا تعد كافية ولا تسد احتياجات القطاع الزراعي في مصر، ولقد تسبب نقص الأسمدة الأزوتية بالجمعيات الزراعية إلى انخفاض إنتاجية الكثير من المحاصيل الزراعية، فضلا عن حدوث خسائر مالية ضخمة لدى المزارعين الذين يضطرون إلى شراء الأسمدة من السوق السوداء بأسعار مرتفعة جدا نظرا لحاجتهم الملحة إليها ولعدم كفايتها وفق احتياجاتهم، مما يعد أزمة حقيقية تعوق القطاع الزراعي المصري.

سادسا: تأثير سعر الغاز الطبيعي على صناعة الأسمدة:

يعمل في صناعة الأسمدة في مصر نحو ما يزيد على ١٧ شركة مصرية تنتج نحو ١٢ مليون طن سماد متنوع سنويا، ويتم تصدير كميات كبيرة منها إلى الخارج بعد الوفاء بالتزامات الشركات المحلية المعنية بشأن توريد الحصص المقررة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وتبلغ صادرات الأسمدة سنويا نحو ما يزيد عن ١,٥ مليار دولار، ومع ذلك تعاني بعض الشركات من بعض التحديات لعل أبرزها ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي المستخدم في الإنتاج وتقادم المصانع الحكومية، وتوقف حركة التصدير نتيجة ظروف طارئة مثل تفشي جائحة كورونا واندلاع الحرب الروسية الأوكرانية.

ويعتبر الغاز الطبيعي مدخلا صناعيا هاما في العديد من الصناعات، لذا فهو يعد مدخل رئيسي في صناعة الأسمدة، وبصدد ذلك الأمر تقوم الحكومة المصرية دوريا بإصدار قرارات بشأن تحديد سعر بيع الغاز وفق معدلات الأسعار العالمية، وكان آخرها صدور *قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر برقم ٣٢٢١ لسنة ٢٠٢٢، بشأن تحديد سعر بيع الغاز الطبيعي المورد لصناعة الأسمدة الآزوتية وغير الآزوتية.

ومن الجدير بالذكر أن اللجنة الوزارية المختصة بمراجعة أسعار الغاز الطبيعي للقطاع الصناعي تعقد اجتماعا دوريا لها كل ثلاثة شهور لكي يتم مراجعة أسعار بيع الغاز للصناعات التي يدخل فيها الغاز كمكون أساسي في عمليات الإنتاج، كما تطالب شركات الأسمدة بالعمل على خفض سعر بيع الغاز الطبيعي، بما يؤدي ذلك إلى زيادة الصادرات المصرية للخارج من الأسمدة ودعم قدرتها التنافسية والتصديرية بشكل كبير، علاوة على أن ذلك الأمر سوف يساهم في زيادة الإنتاج وتقليل الضغوط على الشركات بما يمكنها من التحديث وسداد ما عليها من ديون ومستحقات قديمة للغاز.

وتعمل الدولة جاهدة على تطوير صناعة الأسمدة من خلال خطة استراتيجية لاستثمار الفائض من الغاز الطبيعي والتوسع في صناعة الأسمدة الفوسفاتية والنيتروجينية وهي التي تدر عائدا كبيرا من العملة الصعبة لمصر، حيث يشكل الغاز الطبيعي مادة أساسية في صناعة البتروكيماويات والأسمدة.

سابعا: التحديات التي تواجه صناعة الأسمدة الآزوتية في مصر:

-عدم التزام المصانع المنتجة للأسمدة بتسليم النسبة المقررة المقدرة بنحو (٥٥ %) من إجمالي الانتاج إلى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي لتغطية احتياجات السوق المحلى.

- زيادة تكاليف النقل والشحن الحالية للأسمدة.
- لجوء بعض المزارعين إلى استلام حصصهم من الأسمدة وبيع جزء منها في السوق السوداء.
- عدم التزام المزارعين بالزراعة وفقا للتركيب المحصولي المدون بالبطاقات الزراعية، وقيامهم بصرف الأسمدة المقررة للمحاصيل الزراعية التي قد لا تحتاج لأسمدة وقت الصرف.
- التفاوت الكبير بين أسعار الأسمدة المدعمة وأسعار الأسمدة المصدرة، الأمر الذي يدفع الشركات المنتجة للتوجه إلى التصدير.
- الزيادة المستمرة في أسعار الخامات نتيجة زيادة أسعار الوقود والزيوت وقطع الغيار وتكلفة العمالة.

---

*ملحق بالمرفقات قرار رئيس مجلس الوزراء رقم٣٢٢١ لسنة ٢٠٢٢.

- قيام المزارعين باستخدام كميات عالية من التسميد الآزوتي باعتقاد خاطئ أن ذلك يؤدى الى زيادة الانتاجية المحصولية، وبالتالي يزداد الطلب في السوق المحلي عن المعروض.
- التركيز على استخدام بعض أنواع من الأسمدة الآزوتية دون الاعتماد على البدائل المتاحة مثل الاسمدة العضوية والأسمدة المركبة.
- الزيادة الكبيرة على شراء وتخزين الأسمدة خوفا من وقف التوريد وارتفاع الأسعار مستقبلا.
- إصدار قرارات منظمة لتداول الأسمدة ثم التراجع عنها مما يؤدى إلى ارتباك السوق.
- معاناة بعض الشركات من انخفاض الطاقات التخزينية لديها لتخزين الفرق الناتج من ثبات حجم الإنتاج وموسمية الطلب على الأسمدة.
- انخفاض الطاقة الفعلية عن الطاقة التقديرية لبعض المصانع، وفى نفس الوقت هناك انخفاض في الطاقة التوزيعية.
- النقص في التمويل المقرر لصناعة الأسمدة من جانب البنك الزراعي المصري.
- عدم وجود تقديرات حقيقية لاحتياجات الزراعة المصرية من الأسمدة الكيماوية ونقص المعروض من بعض أنواعها في السوق المحلى نتيجة التوجه نحو التصدير للخارج.
- عدم توفير حصص الغاز للشركات مما يعرقل إنتاج الأسمدة الكيماوية في مصر.
- ارتفاع تكلفة إنتاج الأسمدة بسبب الارتفاع المستمر في أسعار بيع الغاز الطبيعي.
- وجود مشكلة التوزيع المتمثلة في وجود حوالي ٦٥% من الأراضي الجديدة والقديمة غير محيزة مما يصعب وصول البنك الزراعي والتعاونيات إليها، وبالتالي فإن هذه المساحات تلجأ إلى القطاع الخاص لشراء وتوفير احتياجاتها من الأسمدة.
- عدم حصول الأراضي الزراعية ذات مساحات ٢٥ فدان فأكثر على الأسمدة المدعومة، وبالتالي يلجأ مزارعيها إلى شراء الأسمدة من السوق السوداء لتوفير الاحتياجات المطلوبة للزراعة.

ثامنا: جهود الحكومة نحو حل أزمة الأسمدة الكيماوية:

(أ)وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي:

تتأثر صناعة الأسمدة في مصر بشكل كبير بظروف التضخم العالمي والارتفاع في مستوى أسعار بيع الطاقة، الأمر الذي يؤثر بشكل ملحوظ على القطاع الزراعي ، وبالتالي على الاقتصاد القومي خاصة إذا ما علمنا أن مساهمة القطاع الزراعي تمثل نسبة ١٥% من إجمالي الناتج القومي، وتقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي باتخاذ إجراءات لمجابهة ارتفاع الأسعار بالنسبة لمدخلات العملية الزراعية، خاصة المدخلات من السماد الآزوتي.

ومن المعروف أن إجمالي مساحات الأراضي المنزرعة في مصر تصل إلى ما يقرب من ٩,٦مليون فدان، وتصل احتياجاتها السمادية إلى ٤ مليون طن سماد آزوتي سنويا، حيث تصل احتياجات الموسم الصيفي من الأسمدة إلى ٢,٢ مليون طن أي ما يعادل ٣٣٠ ألف طن شهريا، كما تبلغ احتياجات الموسم الشتوي من الأسمدة نحو ١,٨مليون طن، علما بأن إجمالي حجم انتاج الشركات المنتجة للأسمدة في مصر يتراوح مابين ٧ إلى ٧,٥مليون طن سنويا، وأن احتياجات السوق المحلى تصل إلى ٤ مليون طن سماد آزوتي سنويا، في حين إننا نحصل على ٧٥% من كميات الأسمدة الآزوتية المستهدفة، وهذا يعنى أنه يوجد لدينا عجز في توفير السماد الآزوتى تقدر نسبته بنحو ٢٥% من إجمالي معدلات السماد الآزوتي المستهدف توريده للسوق المحلى، أما بالنسبة للأسمدة الفوسفاتية والمركبة فلا توجد مشكلة بشأن توافرهما في السوق المحلي.

وتكمن المشكلة الأساسية التي تواجه القطاع الزراعي في مصر بشأن شتى أنواع الأسمدة في استخدام السماد الآزوتى بصفة عامة حيث إن السماد الآزوتى يدخل بنسبة تتراوح ما بين ٧% إلى١٠% من مدخلات الإنتاج الزراعي، ويؤثر في الإنتاج الكلي، ومن أهم المحاصيل التي تتأثر بنسبة كبيرة بنقص السماد الآزوتى محصولي الذرة الشامية والقمح وهما من المحاصيل الاستراتيجية.

وهناك مشكلة كبيرة في ارتفاع أسعار بيع السماد الآزوتي، حيث توجد زيادة كبيرة في سعر بيع السماد الآزوتي بشكل مستمر، لاسيما في ظل ارتفاع سعره من ٢٨٠دولار للطن إلى ١٢٠٠ دولار للطن نتيجة اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، مما يزيد من الأعباء المالية الملقاة على عاتق المزارع المصري ، ويرجع ذلك إلى ظروف وطبيعة المناخ المصري، وقلة مياه الأمطار التي تجعل زراعة الأراضي في احتياج إلى السماد الآزوتى بنسبة كبيرة لزيادة إنتاجية المحصول، خاصة الأراضي المستصلحة الجديدة التي وصلت مساحتها إلى ما يقرب من ٤ مليون فدان، وفي ظل الزيادة السكانية المتوقعة مستقبلا تظهر الحاجة إلى استصلاح مساحات أكبر من الأراضي، مما يؤدى إلى زيادة الكميات المطلوبة للاستخدام من الأسمدة الآزوتية.

وتنقسم المصانع المنتجة للأسمدة في مصر إلى مصانع استثمارية، ومصانع تخضع لقطاع الأعمال العام، ومصانع تساهم فيها وزارة البترول بنسبة كبيرة وتواجه وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي أزمة كبيرة في أسعار بيع الأسمدة نتيجة الأزمات المتتالية خاصة تفشي جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، وفى ظل هذه الأزمات تعمل الوزارة على تحقيق التوازن بين ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج التي من أهمها الأسمدة ومساحات الأراضي المزروعة والمستصلحة حديثا ، وتعمل الوزارة جاهدة على الحد من أسعار بيع الأسمدة عن طريق توعية المزارعين بشراء الأسمدة في الفترة التي لا تحتاج فيها الأراضي إلى السماد، وهى الفترة ما بين الموسم الصيفي والموسم الشتوي وهي شهور سبتمبر أكتوبر ونوفمبر من كل عام.

ومن الضروري أن تقوم المصانع المنتجة للأسمدة الزراعية بسد احتياجات السوق المحلى قبل التوجه لتصدير الفائض لديها من الأسمدة المنتجة، علما بأن احتياجات السوق المحلى كما حددتها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي تتمثل فيما يقرب من ٤ مليون طن متري أسمدة آزوتية خلال الموسمين الزراعيين الشتوي والصيفي، ولقد وصلت نسبة العجز في كميات الأسمدة الموردة لزراعة الأراضي الزراعية العام الماضي إلى ما يقرب من مليون طن ولذلك قامت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي برفع الدعم عن أصحاب الأراضي ذات المساحات ٢٥فدان فأكثر.

وتقوم الوزارة ببيع السماد للمزارعين عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية، وتنحصر الجهات التي تقوم بشراء الأسمدة من الشركات المنتجة في أربع جهات هي: الجمعية العامة للاستصلاح، والجمعية العامة للائتمان، والجمعية العامة للإصلاح، والشركة المصرية القابضة للتنمية الزراعية، وبذلك لا تندرج قيمة شراء الأسمدة في الموازنة العامة للدولة.

وتسعى الوزارة جاهدة في استخدام الأساليب والتقنيات التكنولوجية الحديثة بعمل كود لكل جمعية زراعية لمتابعة كميات الأسمدة الموردة يوميا ، وتحديد الكميات المباعة يوميا ، ومعرفة عدد المزارعين الذين قاموا بالشراء بما يساعد الوزارة في التفتيش والرقابة على توزيع الأسمدة بالجمعيات الزراعية ، كما تعمل الوزارة على تحديد سعر السماد بسعر إجباري داخل الدولة المصرية، وعند تحديد سعر السماد يكون ذلك دون المقارنة بالسعر العالمي ، وهناك ضرورة بإلتزام المصانع المنتجة للأسمدة بتوريد نسبة إضافية تصل إلى نحو ١٠% من إجمالي انتاجها عن النسبة التي تقوم المصانع المنتجة للأسمدة بتوريدها بسعر مناسب لتلبية احتياجات الأراضي ذات مساحات ٢٥ فدان فأكثر، لتصبح النسبة المقرر توريدها من المصانع للسوق المحلي ٦٥ % ، مع ضرورة وضع سعر مناسب لبيع السماد لكلا من المنتج والمزارع، على أن يكون البيع من خلال الجمعيات الزراعية لجميع المساحات ، ويمكن أن يكون سعر بيع الطن ٤٨٠٠ جنيه شاملا مصروفات النقل ، وفى حالة مخالفة ما تقره الحكومة، يجب أن تفرض العقوبات مشددة على من يخالف تلك القرارات ، كما يجب مراقبة كميات الأسمدة المصدرة عن طريق موانئ التصدير مع وضع آليات لضمان تحقيق ذلك .

وحيث إن الكميات المنتجة من المصانع المنتجة للأسمدة تكفى احتياجات السوق المحلي كما يوجد فائض ، لذلك يقتضي الأمر زيادة الكميات الموردة من المصانع المنتجة لسد احتياجات المزارع ذات المساحات الكبيرة على أن تكون تلك النسبة ما بين ٦٠ % إلى ٦٥ %، وإذا كان متوسط احتياجات الفدان الواحد من الأسمدة الآزوتية هو عدد (٨) شكائر سماد آزوتى سنويا، ففي ظل الأزمة الحالية اقترحت الوزارة توزيع عدد(٦) شكائر للفدان الواحد من الأراضي الكبيرة سنويا بالسعر المدعم عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية والشركات التابعة للبنك الزراعي المصري، على أن تقوم الوزارة بوضع سعر بيع مناسب لعدد (٢) شيكارة التي تمثل الفرق

بين احتياجات الفدان والكميات المتاحة لدى الوزارة، وذلك في سبيل أن تتمكن الوزارة من المساواة بين جميع أصحاب الأراضي بشأن تلبية الاحتياجات من الأسمدة.

وبالتالي يمكن تحديد سعر بيع توافقي للأسمدة بين الشركات المنتجة للأسمدة والحكومة يكون موجه للأراضي ذات المساحات(٢٥فدان فأكثر)، بحيث يتم صرف الأسمدة من البنك الزراعي المصري، وأن يكون السعر موحد لجميع المساحات، وفي سبيل ذلك تقوم الوزارة باتخاذ الإجراءات التالية:

- إحكام الرقابة على الكميات التي يتم استلامها من الشركات حتى الجمعيات ومنافذ التوزيع.
- المتابعة اليومية للكميات المستلمة ووصولها إلى أماكن التخزين والتوزيع.
- الحصر الأسبوعي لكل الأرصدة بالمخازن وبيان الكميات المنصرفة منها.
- تم اتخاذ قرار بصرف عدد (٢) شيكارة من حصة زراعات الموسم الشتوي قبل الزراعة ومع بداية الموسم تم التوجيه بصرف كامل الحصة للمحاصيل المنزرعة حتى تكون متوفرة لدى المزارع في التوقيتات التي يحتاجها النبات (في الموسم الشتوي للتخفيف من الأرصدة).
- تم الانتهاء من عمل منظومة للرقابة على الأسمدة من خلال شركة E-finance لمراقبة الأسمدة من الاستلام في المصانع حتى وصولها إلى المخازن وأيضا ربط المنصرف آليا لإحكام الرقابة من بداية استلام الأسمدة من المصانع حتى الصرف إلى المزارعين، وتم التعاقد بين الجمعيات العامة والشركة، ويتم حاليا تجريب المنظومة.

(ب) وزارة البترول والثروة المعدنية: -

وضعت الحكومة آلية تسعير جديدة شهرية للغاز الطبيعي المورد لمصانع الأسمدة الآزوتية، بحيث يحتسب السعر تبعا لسعر طن اليوريا المورد للحكومة أو المصدر للخارج في الشهر السابق، وذلك نظرا لأن الغاز الطبيعي يعتبر من أهم العناصر الخام في صناعة الأسمدة، وأن زيادة سعره تؤثر سلبا على حجم إنتاج المصانع وذلك لحين استقرار الأسعار عالميا.

ويأتي قرار زيادة أسعار بيع الغاز الطبيعي لمصانع الأسمدة تزامنا مع خطة الحكومة لترشيد استهلاك الكهرباء، حيث تهدف الخطة إلى توفير الغاز المستخدم في تشغيل محطات توليد الكهرباء بنسبة ١٥% لتصديره إلى أوروبا، بما يسهم في تحقيق دخل شهري للدولة يقترب من (٤٥٠) مليون دولار.

وتحتل مصر المركز السادس عالميا كمنتجة ومصدرة للأسمدة، وتسعى الدولة إلى التوسع في صناعة الأسمدة وصناعات القيمة المضافة بشكل عام، بالإضافة إلى التوسع في نشاط تصدير الغاز المسال، كما أن

قرار زيادة سعر بيع الغاز للمصانع يخاطب ثلاثة قطاعات بعينها ترتبط بالتصدير الخارجي (الأسمدة والحديد والبتروكيماويات)، وتضع آليات التسعير في اعتبارها عناصر التكلفة حتى يستطيع المصنع أن ينتج منتجا منافسا في الأسواق العالمية، كما تم توفير الغاز الطبيعي لجميع شركات الأسمدة بنسبة ١٠٣%من احتياجاتها.

إن توافر موارد الغاز الطبيعي في مصر أمر كان له بالغ الأثر في زيادة صادرات مصر من الأسمدة بما يساهم بشكل ملحوظ في دعم الاقتصاد القومي، ويتم حاليا تحديث الاستراتيجية الوطنية للطاقة المستدامة لتشمل الهيدروجين كوقود نظيف، حيث تعكف حاليا لجنة قومية على إعداد استراتيجية وطنية لاستخدام الهيدروجين في مصر.

(ج) وزارة التجارة والصناعة:

قطاع صناعة الأسمدة يعد أحد أهم القطاعات الصناعية الإستراتيجية التي تساهم بصورة رئيسية في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة، حيث يسهم في توفير نحو ٥٠% من انتاج الغذاء العالمي و تولى الدولة أهمية كبيرة لتنمية قطاع صناعة الأسمدة وتطوير عمليات الإنتاج لما له من مردود إيجابي لتحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة على المستويين المحلى والإقليمي.

وتكمن أهمية الأسمدة الزراعية حيث إنها تعتبر إحدى أهم المنتجات التي يتم تصديرها، وتتبنى الشركات المصرية المنتجة للأسمدة إستراتيجية صناعية تستهدف بها تطوير جودة الأسمدة المنتجة، مما يجعل مصر من بين أكبر الدول المصدرة للأسمدة على المستوى الدولي ، وفى حالة عدم إعطاء الأولوية للتصدير سوف يكون لدينا كميات من فائض الأسمدة تصل إلى ٣٥% زائدة عن احتياجات السوق المحلي، ولذلك يجب زيادة النسبة الموردة من المصانع المنتجة إلى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي لتصل إلى ٦٥ % مع السماح للمصانع المنتجة بتصدير باقي إنتاجها لإحداث حالة من التوازن بين الكميات المستخدمة محليا والكميات المصدرة حفاظا على متطلبات السوقين المحلي والخارجي.

تاسعا: رأى اللجنة المشتركة وتوصياتها:

ألتزاما بنص المادة (٢٩) من الدستور التي تتضمن " وتلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني، وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح "، لذا فإن اللجنة المشتركة ترى أن أزمة الأسمدة المتكررة سنويا تكمن في نقص كميات الأسمدة الموردة من المصانع المنتجة إلى السوق المحلى وليس نقصا في كميات الإنتاج، حيث تبلغ الكميات المنتجة من الأسمدة الآزوتية حوالى ٢٠مليون طن/ سنويا (تعادل حوالى ٧ مليون طن يوريا)، بينما يبلغ الحد الأقصى للاستهلاك حوالى ١٢مليون

طن / سنويا (تعادل حوالى ٤ مليون طن يوريا)، ومن هنا يتضح أن المشكلة لا تكمن في الإنتاج ، كما أن ارتفاع أسعار الأسمدة يعزى إلى وجود أكثر من سعر للأسمدة أحدهما مدعم بالجمعيات التعاونية الزراعية والآخر بالسوق السوداء، مما يتطلب الأمر توحيد سعر بيع الأسمدة بحيث يكون هذا السعر مناسب ومقبول للطرفين سواء المزارعين أو المصانع .

كما تعتقد اللجنة المشتركة ان الاحتياجات السمادية قد تزايدت في السنوات الأخيرة لأسباب عديدة، مما استلزم الأمر معه تدبير استثمارات ضخمة من النقد المحلى و الأجنبي معا مع تحمل الدولة أعباء الدعم المتزايدة، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى ضرورة إجراء تطوير للسياسة السمادية وصولا إلى المستوى الذي يحقق ترشيد الاستخدام الآمن للأسمدة، وذلك عن طريق تحقيق مقننات سمادية متوازنة وسليمة لمختلف نوعيات الأراضي، بما يوائم الظروف البيئية المختلفة وكذلك الدورات الزراعية والتركيب المحصولي، مع وضع خطة محكمة من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي للعمل على توفير الأسمدة في التوقيتات المحددة وبالكميات المطلوبة .

كما يستلزم الأمر العمل على رفع كفاءة استخدام الأسمدة بكافة أنواعها، وذلك لضمان الحصول على المردود الاقتصادي المستهدف من التسميد بأفضل مستوى ممكن، مع العمل على تقليل الفاقد من الأسمدة، والتوسع في تصنيعها محليا، وإحكام الرقابة والمتابعة على توزيع الأسمدة، وإلزام المصانع المنتجة للأسمدة بالانتظام في توريد الحصص المقررة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وكذلك العمل على سرعة الانتهاء من مشروعات إنتاج الأسمدة بما يتيح زيادة الطاقة الإنتاجية من الأسمدة بما يساهم في توفيرها للسوق المحلى لدعم احتياجات المزارعين وتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية المتوقعة للتوسعات الأفقية في الأراضي المستصلحة.

ووفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء يتم توريد نسبة ٥٥% من إنتاج مصانع الأسمدة إلى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وتوزيعها من خلال الجمعيات التعاونية بسعر ٤٥٠٠جنيه للطن وهذا السعر يعادل نحو ٣٠% من الأسعار العالمية، وبنسبة ١٠% من إنتاج مصانع الأسمدة للسوق المحلى بالسعر الحر للمساحات ذات ٢٥فدان فأكثر، وتغيرت تلك النسبة حاليا مع مضاعفة الأسعار العالمية نتيجة الأزمة الروسية الأوكرانية، لاسيما وأن تلك الأزمة العالمية أدت إلى تفاقم حدة أزمة عدم توفير الأسمدة للمساحات ذات ٢٥ فدان فأكثر، حيث لا يوجد أمامها مصدر لتوفير الأسمدة الآزوتية سوى السوق السوداء خاصة في ظل عدم التزام المصانع المنتجة للأسمدة بتوفير نسبة ١٠% من إجمالي إنتاجها بسعر مناسب لتلك المساحات الكبيرة.

لذلك ترى اللجنة المشتركة ضرورة إيجاد حل نهائي وجذري لمنظومة إنتاج واستهلاك وتوزيع وتصدير الأسمدة الكيماوية وفق جداول زمنية ملزمة لأطرافها لتحقيق التوازن والثبات في سوق الأسمدة، مع المتابعة المستمرة الدورية لاكتشاف احتمالات وقوع أزمات مبكرا، وعدم انتظار وقوع الأزمة ثم يتم التعامل معها لتحقيق التوازن والثبات في سوق الأسمدة .

علما بأن الدولة لم تعدل أسعار بيع الطاقة لمصانع إنتاج الأسمدة الآزوتية، فهي ثابتة بواقع ٥,٧٥ دولار للمليون وحدة حرارية، في حين أن السعر العالمي الحالي تعدى ٦٠ دولار للمليون وحدة حرارية، كما يتضح أن هناك صعوبة من حصول مساحات الأراضي الزراعية ذات مساحات ٢٥ فدان فأكثر على الأسمدة الآزوتية اللازمة لزراعتها، وذلك على الرغم من أنها تساهم في تحقيق التنمية الزراعية وزيادة الناتج القومي الإجمالي، ويستلزم الأمر زيادة الكمية الموردة إلى ٣٣٠ألف طن شهريا لكي تلبى احتياجات جميع المزارعين على مستوى الجمهورية.

وتبين اللجنة المشتركة أن منظومة الأسمدة في مصر تتكون من أربعة عناصر رئيسية (الحكومة – المنتجين – الموزعين والتجار – المزارعين)، ولابد من تكاملها والتنسيق فيما بينها، وتحديد الدور المنوط بكل عنصر من عناصرها بدقة حتى يتم تفعيلها وتطويرها من أجل القضاء على أزمة عدم توفر الأسمدة الكيماوية في مصر، وفى هذا الصدد ترى اللجنة وجوب قيام تلك العناصر المعنية بهذه المنظومة كل فيما يخصه.

وبناءً على ما سبق فإن اللجنة المشتركة توصى بما يلي:

(أ): فيما يخص الحكومة (متمثلة في وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي- وزارة البترول والثروة المعدنية-وزارة التجارة والصناعة- وزارة البيئة):

ضرورة الإعداد المسبق باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تكرار الأزمة وذلك من خلال النقاط التالية:

١- تقدير حجم الطلب المتوقع على الأسمدة اللازمة لإنتاج المحاصيل الرئيسية لفترة قادمة، مع نشر هذه التقديرات لتصبح متاحة بشفافية حتى لا تحدث مشكلة في سوق الأسمدة تتسبب في رفع أسعارها.

٢- وضع خطط واضحة لإنتاج واستهلاك وتوزيع وتصدير الأسمدة في جداول زمنية ملزمة لأطرافها، مع المتابعة المستمرة الدورية لاكتشاف احتمالات وقوع أزمات مبكرا، وعدم انتظار وقوع الأزمة ثم يتم التعامل معها.

٣- إيجاد أسلوب جيد وعادل لتوزيع الأسمدة من أجل ضمان وصولها لمستحقيها.

٤- عند ترتيب الأولويات يتم اعتبار توفير الأسمدة الكيماوية على المستوى المحلى بمثابة أولوية أولى يلي ذلك التوجه للتصدير كأولوية ثانية، مع استمرار دعم الحكومة لتوفير الأسمدة بما يحقق سياسة سمادية متوازنة.

٥- تقديم خدمات إرشادية وتوعوية مناسبة للمزارعين تهدف إلى التوعية بكيفية استخدام الأسمدة بشكل مثالي، وذلك من خلال إعداد المرشدين الزراعيين المتخصصين في الأنواع المختلفة من المحاصيل، وشتى وسائل الإعلام المختلفة، وإعداد حملة قومية لجهاز الإرشاد الزراعي للمساعدة على زيادة القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي ودعمها (تخفيض التكلفة – زيادة الإنتاجية – تحسين الجودة).

٦- وضع ضوابط وقواعد أساسية حاكمة لعمليات التصدير وأن تكون ملزمة لجميع الأطراف، وفي حالة عدم التزام الشركات المنتجة للأسمدة بالضوابط التي تضعها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي يتم فرض عقوبات على تلك الشركات المخالفة.

٧- تحقيق سياسة سمادية متوازنة بشأن التربة والمياه والمحصول من خلال قيام أجهزة وزارة الزراعة واستصلاح الأرضي المختصة بإعادة تحليل التربة، والمياه، وتحديد احتياجات المحاصيل من الأسمدة بمختلف أنواعها، وإعادة دراسة المقننات المائية لمختلف المحاصيل.

٨- ترشيد استخدام الأسمدة الكيماوية والتوجه نحو إنتاج واستهلاك الأسمدة المركبة أو المخلوطة (NPK)، لتقليل الفاقد من الأسمدة تبعا لنوع التربة، والمحصول، وميعاد التسميد، وطرق الري، بما يحقق التوازن في استخدام الأسمدة، ويخدم الأرض والمياه، ويحقق إنتاجية كبيرة في المحصول بجودة عالية تؤدي إلى ارتفاع العائد المحقق للمزارعين.

٩- العمل على سرعة الانتهاء من منظومة الحيازة الإلكترونية (كارت الفلاح الذكي) الذي سيسهم بدوره المنوط له في ضبط منظومة توزيع الأسمدة في مصر.

١٠- إلزام المصانع المنتجة للأسمدة بالانتظام في توريد الحصص المقررة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

١١- ضرورة قيام لجان الرقابة والمتابعة بصفة مستمرة ودائمة بعمل حملات تفتيشية مفاجئة على الجمعيات الزراعية لمتابعة عمليات التوريد والتوزيع والتسليم للمزارعين.

١٢- ضرورة التسعير العادل لمدخلات صناعة الأسمدة من الغاز الطبيعي والكهرباء، ووضع استراتيجية واضحة لكميات الغاز المستخدمة في صناعة الأسمدة حتى عام ٢٠٣٠، بهدف تطوير صناعة الأسمدة وتعظيم الاستفادة من الغاز الطبيعي.

١٣-ضرورة توفير الأسمدة للمزارعين بالكميات المناسبة في الأوقات المناسبة، وذلك من خلال وضع استراتيجية يتم من خلالها تقدير الاحتياجات السمادية الفعلية للزراعة المصرية للفترة المقبلة، وذلك وفقا لمعايير محددة مثل المساحة المحصولية المتوقعة واحتياجات المحاصيل المختلفة في الأراضي القديمة والجديدة.

١٤- التوسع في توفير اللوجستيات المعنية بمنظومة الأسمدة مثل إنشاء المخازن اللازمة لتخزين الأسمدة، والمحافظة على سلامتها، ومنع تعرضها للفقد أو التلوث، ووسائل النقل اللازمة.

١٥- العمل على إنشاء المزيد من المصانع المنتجة للأسمدة وبالأخص الأسمدة المركبة والمخلوطة دعما لقطاع الزراعة مع تطوير وإضافة خطوط إنتاج للمصانع القديمة للتشغيل بكامل طاقتها الإنتاجية، والعمل على تحفيز المزارعين في التوجه نحو استخدام الأسمدة العضوية.

١٦- يجب مراعاة اختيار تصميم مصانع الأسمدة الآزوتية لكى يواكب أحدث التكنولوجيات المستخدمة في صناعة الأسمدة.

١٧-جذب المزيد من الاستثمارات في قطاع الشركات المنتجة للأسمدة، وضرورة تعظيم دور مركز البحوث الزراعية في إنتاج أصناف عالية الجودة من الأسمدة.

١٨- دراسة إمكانية تحويل الدعم العيني إلى دعم نقدي، كل فيما يخصه بمساحته بدون تحديد حد أدنى أو أقصى للمساحة المزروعة ولمختلف المحاصيل، مع وضع الضوابط والقواعد المنظمة والمحددة لتداول وتوزيع الأسمدة، وذلك لمساعدة المزارعين في إطار التوجهات التي تتخذها الدولة، ولدعم السياسة الزراعية في هذا الشأن.

١٩- تفعيل دور وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي لضمان وصول حصة كل محافظة من الأسمدة حسب الاحتياجات، مع تفعيل دور الجمعيات التعاونية الزراعية في توزيع الأسمدة على المزارعين والرقابة على عملها.

٢٠- تغيير لون عبوات الأسمدة (الشكائر) للتمييز بين الأسمدة المدعمة وغير المدعمة لدى التاجر، وإتاحة الفرصة للمزارع الكبيرة في التعامل المباشر مع المصانع المنتجة للأسمدة (وفق توجيهات الحكومة).

٢١- مراعاة مدى مناسبة نولون النقل لكل مركز بمختلف المحافظات.

٢٢- إعادة النظر في المقررات السمادية لمختلف المحاصيل في جميع المحافظات.

٢٣-ضرورة إجراء دراسة لتقييم الأثر البيئي لكافة مشروعات مصانع الأسمدة القائمة مع الالتزام بخريطة توزيع الأنشطة الموضح بها موقع المشروع والأنشطة المجاورة له، مع مراعاة عدم إضافة أنشطة جديدة لا تتناسب مع طبيعة المشروع مستقبلا.

٢٤- العمل على ترشيد استهلاك الطاقة بمصانع الأسمدة وإعادة تدوير المياه في دائرة مغلقه لترشيد استهلاك المياه.

٢٥- يجب أن يتم تزويد جميع مداخن مصانع الأسمدة الفوسفاتية والآزوتية بأجهزة مراقبة الانبعاثات الدورية، وضع آلية لضمان مطابقة الانبعاثات المواصفات القياسية البيئية على مدار الساعة، والعمل على توفير مسطحات خضراء لتحسين بيئة العمل.

(ب): فيما يخص المنتجين (الشركات):

١- ضرورة التزام الشركات الحكومية المتعاقدة بسد احتياجات السوق المحلى من الأسمدة قبل التوجه نحو التصدير بأسعار مقبولة، مع فرض جزاءات كبيرة على الشركات المنتجة التي لا تلتزم بتوريد الكميات والمواصفات المتفق عليها.

٢- تخصيص حصة ثابتة لهذه الشركات من اجمالي انتاج مصانعها لتوزيعها على المزارعين بأسعار مناسبة.

٣- الاستفادة الكاملة من التقنيات الحديثة في صناعة الأسمدة خاصة وأن خاماتها الأساسية عبارة عن مواد طبيعية موجودة ومتوفرة في مصر.

٤- الاهتمام بجودة المنتج والعبوات طبقا للمواصفات العالمية.

(ج): فيما يخص الموزعين والتجار:

١- وضع حد أقصي لحصة كل تاجر شهريا، وذلك لكسر الاحتكار لهذه السلعة الاستراتيجية الهامة.

٢- العمل على صرف الأسمدة على الجميع من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية لتحقيق الشفافية، وعدم التلاعب بالأسعار.

٣-ضرورة إحكام الرقابة والتفتيش المستمر على كبار موزعي الأسمدة للتأكد من عدم وجود حالات احتكار للأسمدة.

(د): فيما يخص المزارعيـــــن:

١- ضرورة الالتزام بالزراعة وفقا للتركيب المحصولي المدون بالبطاقات الزراعية، والقيام بصرف الأسمدة للمحاصيل الزراعية وفقا لما هو مدون بالبطاقة الزراعية.

٢- الاستخدام الكفء للسماد بدءا من مرحلة الإنبات إلى مرحلة النضج، مع الالتزام بالمقررات السمادية.

٣- مراعاة الطرق المختلفة لإضافة الأسمدة وفقا لطبيعة المحصول، ونوع التربة، والظروف المناخية الملائمة للمحصول.

٤- استعمال السماد المثالي المحتوى على العناصر التي يحتاج إليها المحصول في مراحل النمو المختلفة.

٥- ضرورة توفير الأسمدة التي اعتاد الفلاح على شرائها، وذلك من خلال قيام الشركات المنتجة بإنتاج النوعيات التي يحتاج إليها السوق دون فرض سماد متطور غالي لا يطلبه الفلاح.

٦- ضرورة دعم المزارعين بطريقة غير مباشرة من خلال رفع أسعار توريد المحاصيل الزراعية بنسبة تتوافق مع نسبة زيادة أسعار الأسمدة.

٧-تيسير إجراءات صرف الأسمدة تسهيلا للمزارعين لسرعة وصول الحصص المقررة لهم.

٨-إتقان المعاملات الزراعية بشأن خدمة الأرض، سواء في عمليات الحرث والتسوية، ووضع التقاوي وفق الأصول الزراعية السليمة، والعمل على تحسين برامج الري والصرف، ومقاومة الآفات والأمراض والحشائش.

ختاما يجدر القول إن هذا التقرير يعد بمثابة خطوة أولية لوضع وصياغة رؤية مشتركة تتضمن الجوانب المختلفة المعنية بحل أزمة الأسمدة الكيماوية في مصر، وذلك من خلال التعرف على حقيقة الوضع الراهن من حيث الإنتاج المحلي والمتاح للاستهلاك في السوق المصري، وتحديد احتياجات الأراضي المنزرعة من الأسمدة الكيماوية، أملا في أن تسهم تلك الدراسة في إفادة المخططين وصانعي القرار في تحقيق الفائدة المرجوة.

واللجنة المشتركة إذ ترفع تقريرها بشأن هذه الدراسة المتضمن توصياتها إلى المجلس الموقر، لترجو التفضل بالموافقة عليه وعلى ما طرحته من مقترحات وما خلصت إليه من توصيات.

رئيس اللجنة المشتركة

مهندس/ عبد السلام الجبلي

المرفقات

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٢٢١ لسنة ٢٠٢٢

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ فى شأن التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الهيئة المصرية العامة للبترول ؛

وعلى قانون تنظيم أنشطة سوق الغاز الصادر بالقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠١٧ ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء بجلسته رقم (٣٧) المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٧ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٠ لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩١٤ لسنة ٢٠٠٧ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٤٦ لسنة ٢٠٠٩ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٥٣ لسنة ٢٠١٠ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٠١٢ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٧ لسنة ٢٠١٣ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٣ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٦٢ لسنة ٢٠١٤ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢١ لسنة ٢٠١٥ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٣ لسنة ٢٠١٩ بتشكيل لجنة لدراسة تحصيل المديونية المستحقة على الشركات العاملة فى مجال السيراميك ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٨٤ لسنة ٢٠١٩ بتشكيل لجنة لإعادة دراسة ومراجعة تسعير الغاز لكل نشاط صناعى ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٦٣ لسنة ٢٠١٩ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٤٤ لسنة ٢٠٢٠ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٤٥ لسنة ٢٠٢٠ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٠٢ لسنة ٢٠٢١ ؛

وبناءً على توصيات اللجنة المشكلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٨٤ لسنة ٢٠١٩ ؛

وعلى ما عرضه وزير البترول والثروة المعدنية ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(المادة الأولى)

يُحدد سعر بيع الغاز الطبيعى المورد لصناعة الأسمدة الأزوتية وفقًا للمعادلة السعرية الآتية :

سعر الغاز (دولار أمريكى/ مليون وحدة حرارية بريطانية) = (سعر بيع طن اليوريا المورد لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بعد خصم الضرائب × نسبة التوريد المقررة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ÷ ٦٠) + (سعر بيع تصدير طن اليوريا {وفقًا لمتوسط سعر النشرات العالمية - فوب مصر - "The market - Fertcon" خلال الشهر السابق لشهر المحاسبة} × [١ - نسبة التوريد المقررة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى] ÷ ٦٠) .

وفى جميع الأحوال لا يقل الحد الأدنى لسعر البيع عن ٤,٥ دولار أمريكى لكل مليون وحدة حرارية بريطانية .

(المادة الثانية)

يُحدد سعر بيع الغاز الطبيعى المورد لصناعة الأسمدة غير الأزوتية بواقع ٥,٧٥ دولار أمريكى لكل مليون وحدة حرارية بريطانية .

(المادة الثالثة)

لا يسرى هذا القرار على المستهلكين الذين يتم محاسبتهم وفقًا لمعادلات سعرية مدرجة فى عقود توريد الغاز الطبيعى المبرمة معهم وتستمر محاسبتهم بذات المعادلات السعرية الواردة بالعقود المبرمة معهم .

(المادة الرابعة)

فيما عدا ما ورد بهذا القرار من أحكام ، يستمر العمل بأسعار بيع الغاز الطبيعى الواردة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٤٥ لسنة ٢٠٢٠ ، و٢٩٠٢ لسنة ٢٠٢١ ، والمادة الثالثة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٤٤ لسنة ٢٠٢٠ المشار إليها .

(المادة الخامسة)

تتولى الجهات المختصة بوزارة البترول والثروة المعدنية تحديد أسعار بيع الغاز الطبيعى المورد لصناعة الأسمدة الأزوتية وفقًا للآلية المحددة بالمادة الأولى من هذا القرار بصفة شهرية .

(المادة السادسة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٧ صفر سنة ١٤٤٤ هـ

(الموافق ١٣ سبتمبر سنة ٢٠٢٢ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبولى

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب/ أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٦٥ لسنة ٢٠٢٢

٢٠٢٢/٢٥٢٢٧ - ٢٠٢٢/٩/١٣ - ٩٠٩

*المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

اقتصاديات نشاط الغاز

	إجمالي الغاز المستخدم محليا	عائد بيع الغاز محليا			التصدير والاستيراد	
			متوسط سعر المتر المكعب	متوسط سعر المليون وحدة حرارية	متوسط سعر المليون وحدة حرارية (دولار)	
العام	مليون متر مكعب	مليون جنيه	جنيه	دولار	تصدير	استيراد
٢٠٢١٩/٢٠١٨	٥٩,٩٦٩	١٣٤,١٤٨	٢,٢٤	٣,٦٠	٣,٠٠	١٠,٤٥
٢٠٢٠/٢٠١٩	٥٨,٤٢٨	١٢٠,٢٧٩	٢,٠٦	٣,٥٥	٢,٦٩	٦,٠٣
٢٠٢١/٢٠٢٠	٦٢,٢١٤	١٢٥,١٥٩	٢,٠١	٣,٦٥	٣,٦١	٥,٨٢

*المصدر: التقرير السنوي للشركة القابضة للغاز (إيجاس)

استهلاك مصانع الأسمدة من الغاز خلال عام ٢٠٢٢ (مليون م٣)												
المصنع	يناير ٢٢	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيه	يوليه	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	الإجمالي
سماد أبوقير	١٢٠,٠	١٠٩,٥	١٢١,٠	١٠٠,١	٩٩,١	١٠٩,٨	١١٧,٩	١١٣,٨	١١٤,٣	١١٦,٥	١١١,٥	١١٤,٢	١٣٤٧,٧
أسكندرية للأسمدة	٢٩,٩	٤٠,٦	٤٥,٠	٣٧,٤	٥٠,٣	٤١,٦	٤١,٨	٤٣,٣	٤٢,٥	٤٤,٩	٤٣,٤	٤٥,٣	٥٠٦,١
موبكو للأسمدة	٤٢,٢	٣٨,١	٤٢,٣	٣٤,٠	٤٨,٣	٤١,٤	٣٩,١	٤١,٥	٤١,٢	٤١,٣	٣٩,٣	٤٠,٥	٤٨٩,١
موبكو ١و٢	٨٦,٦	٧٧,٦	٨٦,٦	٧٠,٣	٩٨,٩	٨٤,٣	٨٧,٥	٨٧,٦	٨٥,١	٦٥,٢	٨٢,٦	٨٤,٦	٩٩٦,٩
سماد حلون	٤٨,٠	٤٠,٥	٤٣,٨	٣٧,٦	٣٧,٩	٣٧,٦	٤٧,١	٤٣,٥	٣٩,٥	٤٦,١	٤١,١	٤٢,٤	٥٠٥,٠
المصرية للأسمدة	٩٧,٧	٨٨,٦	٩٨,٠	٦٦,٥	٨٧,٤	٦٩,٩	٩٨,٦	٩٢,٥	٨٣,٠	٥٧,٥	٨٩,٤	٩٤,٥	١٠٢٣,٦
كيما أسوان	٤٣,٢	٣٩,٥	١٩,٠	٣٦,٥	٤٧,٢	٤٠,٧	٤٣,٣	٤٣,٠	٤٠,٩	٣٩,٨	٤٢,٦	٤٤,٧	٤٨٠,٥
الإجمالي	٤٦٧,٦	٤٣٤,٤	٤٥٥,٥	٣٨٢,٤	٤٦٩,٣	٤٢٥,٢	٤٧٥,٣	٤٦٥,١	٤٤٦,٧	٤١١,٣	٤٤٩,٨	٤٦٦,٢	٥٣٤٨,٩

***المصدر: الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات.**

استهلاك مصانع الأسمدة من الغاز خلال عام ٢٠٢٢ (مليون قدم٣/يوم)													
المصنع	يناير ٢٢	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيه	يوليه	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المتوسط
سماد أبوقير	١٣٦,٧	١٣٨,١	١٣٧,٨	١١٧,٨	١١٢,٩	١٢٩,٢	١٣٤,٣	١٢٩,٦	١٣٤,٦	١٣٢,٨	١٣١,٢	١٣٠,١	١٣٠,٤
أسكندرية للأسمدة	٣٤,١	٥١,٣	٥١,٢	٤٤,٠	٥٧,٣	٤٩,٠	٤٧,٦	٤٩,٣	٥٠,١	٥١,١	٥١,١	٥١,٦	٤٩,٠
موبكو للأسمدة	٤٨,١	٤٨,٠	٤٨,١	٤٠,٠	٥٥,١	٤٨,٧	٤٤,٥	٤٧,٢	٤٨,٥	٤٧,٠	٤٦,٣	٤٦,١	٤٧,٣
موبكو ١و٢	٩٨,٦	٩٧,٩	٩٨,٧	٨٢,٧	١١٢,٧	٩٩,٢	٩٩,٧	٩٩,٨	١٠٠,٢	٧٤,٣	٩٧,٢	٩٦,٤	٩٦,٥
سماد حلون	٥٤,٦	٥١,١	٤٩,٨	٤٤,٣	٤٣,٢	٤٤,٣	٥٣,٧	٤٩,٥	٤٦,٤	٥٢,٦	٤٨,٣	٤٨,٣	٤٨,٩
المصرية للأسمدة	١١١,٣	١١١,٨	١١١,٦	٧٨,٣	٩٩,٦	٨٢,٣	١١٢,٣	١٠٥,٤	٩٧,٧	٦٥,٥	١٠٥,٢	١٠٧,٦	٩٩,٠
كيما أسوان	٤٩,٢	٤٩,٨	٢١,٦	٤٣,٠	٥٣,٨	٤٧,٩	٤٩,٣	٤٩,٠	٤٨,٢	٤٥,٤	٥٠,١	٥١,٠	٤٦,٥
الإجمالي	٥٣٢,٦	٥٤٧,٩	٥١٨,٩	٤٥٠,١	٥٣٤,٦	٥٠٠,٥	٥٤١,٥	٥٢٩,٩	٥٢٥,٨	٤٦٨,٦	٥٢٩,٥	٥٣١,١	٥١٧,٥

***المصدر: الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات**

المراجع

١- معهد التخطيط القومي، دراسة اقتصادية فنية لآفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥.

٢-سالي عبد الحميد حسن بوادى، أثر تحرير الأسمدة الكيماوية ودور التعاونيات على اقتصاديات الإنتاج الزراعي في الأراضي الجديدة في ج. م.ع، ماجستير، كلية الزراعة جامعة عين شمس، ٢٠٠٠.

٣-وزارة التجارة الخارجية، دراسة حول تطور الإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية للأسمدة في مصر، قطاع بحوث التسويق والدراسات السلعية والمعلومات.

٤-عبير عبدالله السيد قناوي، اقتصاديات استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات في الزراعة المصرية، دكتوراه، كلية الزراعة جامعة عين شمس ،٢٠٠٣.

٥- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، سوق الأسمدة في مصر الأزمة وسياسات الحل ، نوفمبر ٢٠٠٣ .

٦- محمد سيد حامد أحمد شرقاوي، التقييم الاقتصادي للتأثيرات البيئية لصناعة الأسمدة الآزوتية علي بيئة العمل، ماجستير، القاهرة، معهد الدراسات والبحوث البيئة، جامعة عين شمس،٢٠٠٤.

٧- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، صناعة الأسمدة الكيماوية في ج.م.ع، ديسمبر ٢٠٠٥.

٨- دراسة اقتصاديات صناعة الأسمدة الكيماوية في مصر – إصدار يونيه -٢٠١٤ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٩-نشوى عبدالحميد التطاوى، لاميس فوزى البهنسي، دراسة اقتصادية لأزمة الأسمدة الآزوتية في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني ، يونيو ٢٠١٥ .

١٠- سمر محمود القاضي، دراسة اقتصادية للاستخدام غير الرشيد للأسمدة الكيماوية في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السابع والعشرون، العدد الثاني ، يونيو (ب) ٢٠١٧ .

١١- ناصر محمد عبد العال سالمان، يمني شحاتة مصطفى، الآثار الاقتصادية لاستخدام الأسمدة الكيماوية في الزراعة المصرية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد التاسع والعشرون، العدد الأول، مارس ٢٠١٩.

١٢-الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس)، التقرير السنوي ٢٠١٨-٢٠١٩.

١٣- جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز، النشرة الدورية لسواق الغاز الطبيعي، إصدار رقم (٣٧)، سبتمبر ٢٠٢٢.

١٤-نادر نور الدين، أهمية إنشاء مصانع الأسمدة النتروجينية ، جريدة الأهرام٢٨مارس٢٠٢٣.